

بحث بعنوان :

دور حوكمة الشركات فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الصين ومصر

**The role of corporate governance in achieving economic
development in China and Egypt**

مُقَدِّم من :

د / محمود أحمد المُتيم

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة – جامعة المنوفية

د / أمانى صلاح محمود المخزنجى

2020

دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين ومصر

أ.د /محمود أحمد المتيم ١ & د / أمانى صلاح محمود المخزنجى ٢

١. أستاذ الاقتصاد المساعد و وكيل كلية التجارة - جامعة المنوفية

٢. دكتوراة الفلسفة - دراسات وبحوث الاقتصاد

ملخص

تعاظم الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة ، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول العالم ، حيث إنّ التطبيق الخاطئ لمبادئ وآليات حوكمة الشركات كان سبباً رئيسياً في حدوث الأزمة المالية العالمية ، كما تعاظمت أهمية الشركات التجارية في وقتنا الحاضر حتى صارت مؤسسات اقتصادية ذات تأثير فعّال على الاقتصاد الوطنى ، وواحدة من أهم الوسائل العالمية لتحقيق الثروات والرفاهية في البلاد ، كما أنّ حوكمة الشركات لها بالغ الأثر على الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل ، حيثُ أنّه اذا صلحت الشركة كنواه صلح الاقتصاد ككل ، واذا فسدت فإن تأثيرها يمتد ليضر أعداداً كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع ، وهونموذج إدارى مؤسسى متطور يحمل بين طياته معايير دقيقة بأن أفضل الممارسات التي تهيئ الفرص الكبيرة لتحقيق مستويات عالية من الأداء والمساءلة ، حيثُ يُؤدى اعتماد المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى مكافحة الفساد وسوء الإدارة، و تعزيز الشفافية في الحياة الاقتصادية.

وقد قام الباحثان بدراسة دور حوكمة الشركات على التنمية الاقتصادية في الصين ومصر كدراسة مقارنة ، وذلك من خلال نموذج قياسى يتضمن استخدام المتغير الصورى للصين ومصر معاً من أجل زيادة كفاءة النتائج ، حيثُ تبين وجود أثر إيجابى لبعض مؤشرات الحوكمة على التنمية الاقتصادية في كل من الصين ومصر ، وهى مؤشر السيطرة على الفساد ، وسيادة القانون ، جودة التشريعات وفعالية الحكومة في الصين ، بينما كانت المؤشرات الايجابية في مصر على الترتيب هى سيادة القانون ، جودة التشريعات ، فعالية الحكومة ، ثم الاستقرار السياسى والسيطرة على الفساد .

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ، التنمية الاقتصادية ، مؤشرات الحوكمة العالمية .

١. مقدمة :

لا تعتبر حوكمة الشركات غاية في حد ذاتها ، إنّما هى وسيلة لخلق الثقة في السوق والنزاهة في العمل خاصة في ظل عالم سادته العولمة والمنافسة ، وهى ضرورية للشركات التي تحتاج إلى زيادة رأس المال والاستثمار على المدى الطويل ، مما يحقق التنمية الاقتصادية (G20/OECD Principles of)

CG,2015 ، ونتيجة لذلك أضحى موضوع حوكمة الشركات (Corporate Governance) من أبرز وأهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ، وكذلك في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية على حد سواء ، ولا سيما في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية المختلفة التي شهدتها العديد من دول العالم في عقد التسعينيات من القرن العشرين (الربيعي ، ٢٠١٨: ٩) ، والتي فجّرها الفساد المالي وسوء الإدارة والافتقار للرقابة والخبرة والمهارة ، بالإضافة إلي نقص الشفافية ، حيث أدت هذه الأزمات والانهيارات إلي تكبد عدد كبير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مبادئ حوكمة الشركات (عبد الرسول ، ٢٠١١: ٣٤٣) ، حيث بات العالم ينظر إلى حوكمة الشركات نظرة جديدة ، وذلك لدور الحوكمة في زيادة الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية مما يؤثر إيجابياً على الجانب الاقتصادي ، و مكافحة الفساد وسوء الإدارة ، والعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة مما ينتج عنه جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية ، و الحد من هروب رؤوس الأموال ، ومن الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي زيادة مصادر التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص ، وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية في عملية التنمية الاقتصادية (يوسف، ٢٠٠٧: ١٥) .

٢. مشكلة الدراسة :

يُعدّ انهيار العديد من كبرى الشركات العالمية انهياراً مفاجئاً كشركة انرون الأمريكية للطاقة ، بمثابة جرس الانذار الذي لفت أنظار العالم إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أنه الدواء الناجع لمعالجة هذه السلبيات التي رافقت انهيار العديد من الوحدات الاقتصادية والتي تُعد النواة الاقتصادية للمجتمع ، والتي بتهدمها واضطرابها يضطرب الاقتصاد ككل ، بل وينتقل إلى الاقتصادات المجاورة والمترابطة ببعضها البعض ، ولكن تكمن مشكلة الدراسة الحالية في كيفية قياس أثر حوكمة الشركات على التنمية الاقتصادية في كل من الصين ومصر والانتقال من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي .

٣. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من الصين ومصر وذلك من خلال :

- أ- التعرف على التطور التاريخي لحوكمة الشركات في كل من الصين و مصر .
- ب- التعرف على مدى الإلتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في كل من الصين ومصر و مدى إتفاقها مع المبادئ الدولية للحوكمة .
- ج- قياس اثر حوكمة الشركات على التنمية الاقتصادية في كل من الصين ومصر .
- د- الخروج بنتائج واقتراح توصيات .

٤. قيمة الدراسة وفائدتها :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في التأكيد على حسن الأداء المالي والإداري (عثمان، ٢٠١٨: ٣) ، فضلاً عن دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات ، ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل (الناصر ، ٢٠١٢: ٢) .

٥. فروض الدراسة :

لقياس أثر الحوكمة على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في كل من الصين ومصر، قام الباحثان بوضع الفروض التالية :

١. يوجد أثر إيجابي لمؤشرات الحوكمة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في كل من الصين ومصر .
٢. يوجد أثر إيجابي لمؤشرات الحوكمة على الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام في كل من الصين ومصر .
٣. يوجد أثر إيجابي لمؤشرات الحوكمة على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الصين ومصر .
٤. يوجد أثر إيجابي لمؤشرات الحوكمة على اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في كل من الصين ومصر .

٦. منهج واسلوب الدراسة :

انتهج الباحثان كل من المنهج الاستنباطي Deductive approach ، والمنهج الاستقرائي Inductive approach بالإضافة الى المنهج العلمي الحديث الذي يعتمد على استخدام الاقتصاد القياسي في بناء وصياغة نموذج قياسي لتقدير وقياس وتحليل أثر مؤشرات الحوكمة في التنمية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات سواء في الصين أو مصر... كلا على حدى.

٧. حدود الدراسة :

هناك إطارين هامين لحدود الدراسة هما :

أ- الحدود المكانية :

قام الباحثان بإجراء الدراسة على كل من الصين ومصر، وبيان أثر حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولتين كدراسة مقارنة

ب- الحدود الزمانية :

قام الباحثان بدراسة أثر حوكمة الشركات على التنمية الاقتصادية في كل من الصين و مصر خلال الفترة (١٩٩٠م -٢٠١٧م) مقسمةً هذه السلسلة إلى فترتين الأولى قبل التطبيق (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) في الصين (١٩٩٠-٢٠٠١) في مصر والثانية بعد التطبيق الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) في الصين ، (٢٠٠٢-٢٠١٧) في مصر .

٨. مصطلحات الدراسة :

- الحوكمة: (CG) Corporate Governance

هى مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك

الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف. (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦)

- الحوكمة الرشيدة : Good governance

تمّ تعريفها على أنّها الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات، وآليات، وممارسات تقوم على مبادئ الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتسعى لتحقيق العدالة، وعدم التمييز بين المواطنين (مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٤).

- التنمية الاقتصادية : Economic Development

هي التغييرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية (حلوة ،٢٠٠٩).

- مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI): Worldwide Governance Indicators

هو مؤشر يتم إصداره سنوياً ابتداءً من عام ٢٠٠٢ م ، و يستخدم ست مقاييس و كل مقياس يمكن استخدامه كمؤشر مستقل لمواضيع الحوكمة باستخدام (٣١) مصدراً من مصادر البيانات، و(١٤٤) متغير وهذا يضيف الشمولية بشكل أكثر والتي تعمل على تغطية (٢١٥) دولة ليكون من (WGI) وهو من أكثر المؤشرات شمولية وأفضلها استخداماً (١) .

٩. الدراسات السابقة :

- أ- دراسة (حداد ٢٠٠٨م) وتمثلت أهداف الدراسة في الآتي :
 - التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها ومبادئها .
 - التعرف على عناصر ومبادئ الحوكمة في المصارف .
 - تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة .
- كما جاءت نتائج الدراسة كما يلي :
 - إنّ تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف هو الحل الفعّال لضمان حقوق أصحاب المصالح داخل الشركة وخاصة المستثمرين في .
 - إنّ تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف يزيد من الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية والتي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال للمؤسسات .
 - إنّ الإلتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف ينعكس بشكل جيد على أداء الشركات
- ب- دراسة (سلمي ٢٠٠٨ م) وهدفت هذه الدراسة إلى :
 - التعرف على مفهوم ونماذج الحوكمة .
 - مبررات الاهتمام بالحوكمة .

- التعرف على الاهمية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لحوكمة الشركات .
 - التعرف على تجربة كولومبيا فى حوكمة الشركات .
 - التعرف على أثر حوكمة الشركات على النمو الاقتصادى .
- وقد قامت هذه الدراسة حول فرضية واحدة وهى :
- تساهم حوكمة الشركات فى رفع معدلات النمو الاقتصادى .

منهج الدراسة :

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال عرض الدراسات السابقة وتحليل ما توصلت إليه من نتائج .

وجاءت نتائج الدراسة كما يلي :-

إنّ التطبيق الفعّال لنظم الحوكمة يؤثر على النمو الاقتصادى ، حيث إن وجود إطار جيد لحوكمة الشركات يخلق الشفافية سواء على مستوى الشركة أم على المستوى القومى ، كما أنّه يخفض من درجة اللاتماثل المعلوماتى بين المديرين التنفيذيين والمساهمين ، وكبح نفقات الشركة ، وتحسين آداءها وبالتالي زيادة الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادى على المستوى القومى .

ج- دراسة (عبد الرسول ٢٠١١ م) وقد تمثلت أهداف هذه الدراسة فى :-

- التعرف علي مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها ومحدداتها .
 - التعرف علي عناصر ومبادئ الحوكمة في المصارف .
 - التعرف علي ملامح الحوكمة في سوق الأوراق المالية .
 - التعرف علي الجوانب الايجابية ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها من أجل تحسين جودة الشركات .
 - التعرف علي دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي .
 - تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال .
- واختبرت الدراسة الفروض الآتية :-

- يؤدى تطبيق الحوكمة إلى تطوير أداء سوق الاوراق المالية .
- يؤدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي .
- يؤدى تطبيق الحوكمة إلى الحد من الفساد المالي والإداري .

كما جاءت نتائج الدراسة كالآتى :

- بيان وجود تأثير وأهمية لمفهوم حوكمة الشركات لصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعي ، حيث أنّها أضحت ضرورة حتمية تفرضها تحديات العولمة المالية والاقتصادية .
- أنّ أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة

المنشأة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات، والمدخرات وتعظيم الربحية.

د- دراسة (الناصرى & النعيمي ٢٠١٢م) وقد تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي :

- ١- توضيح الإطار النظري لحوكمة الشركات وأهميتها.
 - ٢- إلقاء الضوء على قوانين الاستثمار في إقليم كردستان.
 - ٣- بيان دور الحوكمة في جذب الاستثمارات وتطوير البيئة الاستثمارية.
 - ٤- بيان دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال تعزيز الإفصاح
- وقد قامت هذه الدراسة حول فرضية واحدة وهى :تساهم حوكمة الشركات في تدعيم الاستثمار وتطوير البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان من خلال الالتزام بمبادئها وتفعيل آلياتها .
- منهج الدراسة :** ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالاطراح والرسائل والدوريات والكتب ومواقع شبكة الانترنت ذات العلاقة بموضوع البحث .
- وجاءت نتائج الدراسة كما يلي :-**

- ١- تُعد الحوكمة نظام لتعزيز الرقابة والادارة وإطار عام لتحديد المسؤوليات والواجبات في الوحدة الاقتصادية مما يعمل على تحسين الأداء ، وزيادة الشفافية والافصاح فى القوائم المالية .
 - ٢- إنَّ الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد احد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار .
 - ٣- تبرز أهمية الحوكمة في توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية ، وزيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستثمار .
- هـ- دراسة (ابو سليم ٢٠١٤م) وقد هدفت الدراسة إلى :

١. إلقاء الضوء على أدبيات الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص.
 ٢. إلقاء الضوء على الواقع الأردني بخصوص بنيته التحتية لاستقطاب الاستثمار.
 ٣. إلقاء الضوء على واقع التزام الشركات المدرجة بمبادئ حوكمة الشركات.
 ٤. معرفة مدى مساهمة الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على استقطاب الاستثمار الأجنبي
 ٥. الخروج بنتائج مناسبة واقتراح التوصيات الملائمة .
- منهجية الدراسة:**

سوف يسعى الباحث إلى تحقيق أهداف الدراسة من خلال وسيلتين رئيسيتين:

١. الدراسة النظرية ، وذلك بالاطلاع على المراجع المناسبة المتعلقة بموضوع الدراسة.
 ٢. استبانة وزعت على فئتين (المدققين والمستثمرين) .
- وكانت فرضية الدراسة:**

■ لا يسهم الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمار الأجنبي .
وقد جاءت نتائج الدراسة بالآتي : إن الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسهم باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يولي المستثمر الأجنبي الاهتمام بالقوائم المالية للشركات الملتزمة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، حيث تكتسب قوائم الشركة صفة الدولية وبالتالي القدرة على دخول الأسواق الخارجية والمنافسة ، ومع تناول هذه الدراسة دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أنها قد أهملت أثر حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري وبالتالي على التنمية الاقتصادية ، وهذا ما تداركته الدراسة الحالية .

و- دراسة (تبايني ٢٠١٥ م) وقد تمثلت أهداف الدراسة فيم يلي :

١. توضيح مفهوم الحوكمة وطريقة قياسها .
٢. تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٣. توضيح دور الحوكمة في جذب الاستثمارات وتطوير مناخ الاستثمار .
٤. تسليط الضوء على واقع الحوكمة في الدول العربية ومنطقة شمال أفريقيا وانعكاس ذلك على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، وهذا المنهج يعتمد عليه كثيراً في الدراسات و الأبحاث التي تتناول وصف واقع ملموس ، وممارسات ظاهرة معينة .

وقد اختبرت الدراسة الفروض الآتية :

قام الباحث باختبار فرضية واحدة وهي

- تدعم الحوكمة الرشيدة تنافسية الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

كما جاءت نتائج الدراسة كما يلي :- أظهرت نتائج الدراسة تدنى مستوى الحوكمة في الدول العربية المنتمية إلى شمال أفريقيا ، وذلك بسبب الفساد وعدم الاستقرار السياسي مما أفقدها جاذبيتها كمنطقة استيرتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وجعلها غير قادرة على منافسة باقي دول العالم ، وبالتالي تحقق الفرضية البحثية القائمة على دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠. مساهمة الدراسة الحالية :

وتتمثل مساهمة الدراسة الحالية في تغطية عدة فجوات هي :

- فجوة زمنية : حيث أنّ الدراسة الحالية تتناول فترة زمنية حديثة وفقاً لآخر البيانات المتاحة .
- فجوة مكانية : حيث تناولت الدراسة الحالية دولتين هما مصر والصين لم تسبق دراستهما بالتفصيل سواء بشكل فردي أو مُقارن ، حيث أشارت بعض الدراسات إلى مصر ولم تتخذها كنموذج للدراسة ، حيث لم تتطرق إلى الإصدارات الحديثة بشأن حوكمة الشركات في مصر ومدى توافقها على المستوى الدولي كما تناولت الدراسة الحالية التطور التاريخي لمبادئ حوكمة الشركات على الصعيد الدولي والوقوف على التنقيحات الحديثة لمبادئ حوكمة الشركات دولياً ومدى تطابقها لتلك المبادئ في مصر والصين .
- فجوة قياسية : حيث أنّ الدراسة الحالية وضعت نموذج قياسي لدولتين معاً باستخدام المتغير

الصورى ، وذلك بقياس أثر مؤشرات الحوكمة المُتمثلة فى السيطرة على الفساد ، سيادة القانون ، جودة التشريع ، فاعلية الحكومة ، الاستقرار السياسى ، وإبداء الرأى والمساءلة على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية وهى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة ، الانفاق الاستهلاكى الحكومى العام ، صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، اجمالى تكوين رأس المال الثابت ، صافى التجارة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى .

أولاً : التطور التاريخى لحوكمة الشركات فى كل من الصين و مصر .

١ . لمحة تاريخية عن حوكمة الشركات فى الصين :

برزت حوكمة الشركات فى الصين و تطورت مع تحول الصين من الاقتصاد المخطط المركزى إلى اقتصاد السوق ، والاتجاه إلى الخصخصة ، والشروع فى بناء سوق رأس المال الصينى(Jiang Fu,2014) ، وقد تمّ تطوير حوكمة الشركات فى الصين على مدى ٣٠ عاما يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل هى (OECD,2011) :

أ- هيمنة الشركات المملوكة للدولة (١٩٤٩-١٩٨٣م)

ب- الفصل بين الحكومة والمؤسسة (١٩٨٤-١٩٩٣م)

ج- التجريب فى هيكل المشروعات الحديثة (١٩٩٤-٢٠٠٥م)

د- السعي المستمر لحوكمة الشركات من عام ٢٠٠٦ فصاعدا

وفيما يلى سردها بالتفصيل :

أ- هيمنة الشركات المملوكة للدولة (١٩٤٩-١٩٨٣م) :

انقسمت هذه المرحلة إلى فترتين الأولى هى عهد ما قبل الإصلاح من عام (١٩٤٩ م - ١٩٧٩ م) حيث كانت أغلب الشركات الصينية مملوكة للدولة ، وتديرها الحكومة من التصنيع إلى التوزيع والاستهلاك(Wu,1994) ، حيث كانت وظيفة المدير فى هذه المرحلة هى التنسيق والإشراف على العمّال لتنفيذ خطة الإنتاج التى وضعتها الحكومة المركزية و المحلية (Yong Kang,2008) ، والثانية هى فترة الإصلاح التى بدأت من عام ١٩٧٩م ، حيث كانت السمة الرئيسية لهذه المرحلة هى اللامركزية (OECD,2011) ، وعلى الرغم من ظهور الشركات العائلية أوائل ومنتصف ١٩٧٠م (Watts,2005) ، وكذلك ظهور القطاع الخاص وتنوع الملكية فى عالم الشركات الصينية، إلا أنّ الاقتصاد الصينى كانت تهيمن عليه الشركات المملوكة للدولة حتى عام ١٩٨٠م ، وكانت الدولة المسيطر الأعظم على كل جوانب الاقتصاد تقريبا ، ولم تكن حوكمة الشركات على النمط الغربى موجودة فى الصين آنذاك (Jiang Fu,2014) .

ب- الفصل بين الحكومة والمؤسسة (١٩٨٤-١٩٩٣م) :

كانت بداية اصلاح الشركات فى الصين لأول مرة فى اكتوبر عام ١٩٨٤ م ، وذلك عندما نادى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى بضرورة فصل تدخل الحكومة فى عمل المؤسسات (Zhang,1998) ، ثم بدأ تنفيذ مبادرات الإصلاح عام ١٩٨٤ م مع سياسة منح الحكم الذاتى للشركات ، حيث تم السماح لهم بالاحتفاظ بجزء معين من الربح (Yuan,2003) ، ثم تلاه نظام العقود الإدارية فى منتصف الثمانينيات ، والحد من ملكية الدولة للمشروعات بحلول عام ١٩٨٩ م ، وقد تزامن ذلك مع انشاء بورصتى الأوراق المالية فى الصين (Ellman,1988) .

ج- التجريب فى هيكل المشروعات الحديثة (١٩٩٤-٢٠٠٥ م) :

أصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى أول قانون للشركات الصينية فى ديسمبر ١٩٩٣ م ، وتحديد تعظيم مصالح المساهمين كهدف أساسى لممارسة الشركات ، وكان هذا القانون هو الأول الشامل الذى يرسم بشكل كامل جميع الحقوق والمسؤوليات للعلاقات فى الشركات الحديثة فى الصين ، والأهم من ذلك أنه كان أول قانون أعمال رئيسى فى الصين لم يفرق فى التشريعات بين الشركات القائمة وفقاً لهياكل ملكيتها (Wang,2006).

و كنتيجة لذلك استمر عدد الشركات غير الحكومية ينمو باطراد (OECD,2011) ، وعلى الرغم من الاتجاه نحو خصخصة الشركات المملوكة للدولة ، وزيادة الملكية الخاصة ، إلا أنّ كلمة الخصخصة كانت من المحرمات السياسية فى وقت متفرق من التسعينيات (World Bank,1997) ، كما كان قانون حوكمة الشركات فى الصين بعيد الأثر عن حوكمة الشركات والاقتصاد ككل (OECD,2011) ، حيث واصلت الشركات المملوكة للدولة التمتع بمعاملة تفضيلية خلال عمليات الطرح العام للأوراق المالية ، ولذا استمرت على قيد الحياة حتى بعد صدور قانون الشركات وقد قدمت هيئة تنظيم الاوراق المالية جهودا عديدة لمعالجة النقص فى الضوابط والتوازن بين الشركات المدرجة ، لحماية مصالح المستثمرين (Ho,2003) .

و بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية (WTO) فى نهاية عام ٢٠٠١ م واصلت الحكومة الصينية تحسين مبادئ وسياسات حوكمة الشركات لإعداد الشركات الصينية على المنافسة مع المنافسين الأجانب (Thomas, 2004) ، حيث نشرت هيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية (CSRC) المبادئ التوجيهية لاستقلال مجلس الإدارة فى الشركات المدرجة فى أغسطس ٢٠٠١ م .

د- السعي المستمر لحوكمة الشركات من عام ٢٠٠٦ م فصاعدا:

بدأت الحكومة الصينية برنامج لتعميم كامل على أسهم الشركات المدرجة فى البورصة ، ويتطلب من الشركات المدرجة تعميم أسهمها غير القابلة للتداول ، مع التعويضات التى يوافق عليها أصحاب الأسهم القابلة للتداول ، ومن الملاحظ أن الشركات المدرجة التى خضعت لهذه العملية تميزت بأداء أفضل فى سوق الأوراق

المالية من تلك التي لم تخضع لهذه التغييرات ، مما يعني أن هذا التعميم قد ساعد الشركات المملوكة للدولة المدرجة على كسب ثقة المستثمرين ، وبالتالي تم فتح الباب لتحسين حوكمة الشركات في الصين بشكل عام ، وبالتالي تفتقر حوافزهم للتأثير حوكمة الشركات ، ولكنها لم تكن قوية بما يكفي لعكس اتخاذ القرارات على نطاق الشركة والتي قد تضر بمصلحة صغار المساهمين (Yu,2008) .

٢. لمحة تاريخية عن حوكمة الشركات في مصر :

استندت حوكمة الشركات في مصر على الإطار القانوني لبعض القوانين التي نشأت منذ عام ١٩٨٠م ، والتي تُوصف بأنها عفى عليها الزمن ، وهي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين من القوانين هما (الأنصاري، ٢٠٠٦) :-

أ- القوانين التي تحكم تأسيس الشركات في مصر ، وهي قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١م وهو قانون مدني فرنسي ، بينما ساد القانون الأمريكي في سوق المال وقوانين الإيداع والقيود المركزي ، ويتواجد مفهوم حوكمة الشركات في مصر ضمن نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها ، ومن أهمها قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لعام ١٩٩٢م ، وقانون الشركات رقم (٩٥) لعام ١٩٨١م ، وقانون الاستثمار رقم (٨) لعام ١٩٩٢م ، وقانون شركات القطاع العام رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١م الذي أدخل مصر على شرفات عهد جديد من الإصلاح الاقتصادي وبداية الخصخصة (نرمين أبو العطا، ٢٠٠٦: ٢١)

ب- القوانين التي تحكم الشركات المدرجة في بورصتي القاهرة والأسكندرية ، بالقرار رقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨م بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية وهو حجر الأساس في إرساء قواعد ومبادئ حوكمة الشركات في مصر (الهيئة العامة لسوق المال ، ٢٠٠٨م) .

ج. إلزام الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، والتي وصل عددها حتى الآن إلى ٣٥ معياراً محاسبياً صدرت وُعُدلت بموجب قرارات وزارية متعددة هي قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م ، وقرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢م .

د. إصدار وزارة الاستثمار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر في أكتوبر ٢٠٠٥م (الهيئة العامة لسوق المال ، ٢٠٠٨م) .

ه. إصدار الهيئة العامة لسوق المال المصري " مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية " في نوفمبر ٢٠٠٦م (الهيئة العامة لسوق المال ، ٢٠٠٦م) . ويرى الباحثان أنه من الضروري التطرق لموضوع الخصخصة في مصر للعبور منه إلى نافذة الحوكمة ، وذلك لتوضيح العلاقة الوثيقة بين الخصخصة والحوكمة ، في ظل تحديات العولمة المستمرة

١. الخصخصة وحوكمة الشركات :

زاد الاهتمام الميداني بمفهوم حوكمة الشركات تماشياً مع ظهور برامج الخصخصة من أجل تحقيق التنمية المستدامة (أمين ، ٢٠١٣) ، حيث دفعت الخصخصة الحكومات والشركات إلى تلبية مطالب المساهمين ومن ضمنها الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وذلك لجذب الاستثمار في أسهمها المطروحة في البورصة ، و تحفيز كل من المديرين والعاملين لأداء عملهم بكفاءة وفاعلية (على ، ٢٠٠٩: ٦٩٢) ، كما تُعتبر الحوكمة مرحلة ضرورية وموازية ومتلازمة لمرحلة الخصخصة ، فنظراً لتحول العديد من الدول من النظم الاشتراكية إلى النظم الرأسمالية ، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي ، وخلق فرص عمل جديدة (إضاءات، ٢٠١٠) ، وقد أثارت الاستثمارات

الخاصة القائمة على السوق الحاجة إلى ترتيبات جديدة وجيدة لإدارة الشركات (Megginson,1994) ،
كما تأتي أهمية الحوكمة فى التأكيد على كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى
الاستخدام الأمثل لها ، ومنعاً لأى من حالات الفساد التى قد تكون مرتبطة بذلك (شلبى ، ٢٠٠٧ : ٤٣) ،
فالشركات الخاصة التى ليس لديها نظام فعال لحوكمة